ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اتفاقات إبراهيم..التحوّل الجيوسياسي في الخليج (الفارسي) وحدود التطبيع مع «إسرائيل»

باسم الموسوي

تمثل اتفاقات إبراهيم، التي وقّعتها الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين مع "إسرائيل" في سبتمبر ٢٠٢٠، نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ السياسي الحديث للشرق الأوسط. لم تكن هذه الاتفاقات مجرد حدث دبلوماسي عابر، بل كانت تتويجاً لتحولات جيوسياسية عميقة، وإعادة تعريف للمصالح الاستراتيجية لدول الخليج(الفارسي) ، واخت باراً لحدود فكرة "التطبيع" في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

السياق التاريخي: من المقاطعة إلى التنسيق السري

لطالما التزمت دول الخليج(الفارسي) ، بشكل رسمي، بموقف جامعة الدول العربية الرافض للتطبيع مع "إسرائيل" منذ مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧، الذي اشتهر بشعار "اللا للسلام، لا للاعتراف، لا للمفاوضات". ومع ذلك، يشير كتاب "اتفاقات إبراهيم: دول الخليج(الفارسي) ، إسرائيل، وحدود التطبيع" لإلهام فخرو، إلى أن هذا الموقف العلني كان يخفي تحولاً تدريجياً في الخلفية.

ففي أعقاب فشل عملية السلام في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتصاعد التهديد الإيراني بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، بدأت دوائر صنع القرار في كل من أبو ظبي والمنامة والرياض في إعادة تقييم أولوياتها. لم يعد "الصراع العربي – الإسرائيلي" هو المحور الوحيد للسياسة الخارجية، بل برز "الخطر الوجودي" المتمثل في البرنامج النووي الإيراني وتوسع النفوذ الإقليمي لطهران. في هذا الإطار، رأت هذه الدول في إسرائيل – القوة العسكرية والتكنولوجية العظمى في المنطقة – شريكاً محتملاً في مواجهة هذا الخطر المشترك.

وقد تجلى هذا التوجه في علاقات سرية نشطة، كما تكشف فخرو، تمثلت في:

- التعاون الاستخباري: تبادل المعلومات حول الأنشطة الإيرانية وحركات الإسلام السياسي.

- التعاون التكنولوجي الأمني: قيام شركات إسرائيلية، مثل "NSO" المنتجة لبرنامج "بيغاسوس" التجسسي، بتزويد حكومات الخليج(الفارسي) بتقنيات متطورة للمراقبة.

- تنسيق الجهود في واشنطن: قيام دبلوماسيين إسرائيليين وخليجيين بعمل lobbying مشترك لإقناع الإدارات الأميركية المتعاقبة بتشديد الموقف من إيران.

الدوافع: البراغماتية تتجاوز الأيديولوجيا

يمكن إرجاع دوافع التطبيع إلى عدة عوامل مترابطة:

١ ـ التهديد الإيراني: شكلت الصواريخ الباليستية الإيرانية والميليشيات التابعة لها في العراق وسورية واليمن ولبنان مصدر قلق رئيسي لدول الخليج(الفارسي). اتفاقيات التطبيع كانت بمثابة تحالف استراتيجي غير معلن لمواجهة هذا المحور.

٢ ـ تحوّل طبيعة القيادة: يمثل جيل القادة الجدد، مثل محمد بن زايد في الإمارات ومحمد بن سلمان في السعودية، نهجاً براغماتياً صرفاً. فهم أقلّ ارتباطاً بأيديولوجيا القومية العربية التقليدية وأكثر تركيزاً على الأمن القومي والتنمية الاقتصادية كأولويات قصوى.

٣ ـ السياق الأميركي: أدى إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن "صفقة القرن" في يناير ٢٠٢٠، والتي تجاهلت بشكل شبه كامل الحقوق الفلسطينية الأساسية، إلى إرسال رسالة واضحة للدول العربية بأنّ الإدارة الأميركية لم تعد تعتبر القضية الفلسطينية محوراً لسياستها في الشرق الأوسط. في هذا المناخ، لم يعد التمسك بالرفض يحمل أية ضمانات أو مكاسب.

٤. المصالح الاقتصادية: نظرت دول الخليج(الفارسي) إلى الاقتصاد الإسرائيلي المتطور، خاصة في مجالات التكنولوجيا، والزراعة، والأمن السيبراني، والمياه، كشريك مثالي لمساعدة خططها الطموحة للتنويع الاقتصادي، مثل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" و"رؤية الإمارات ٢٠٢١".

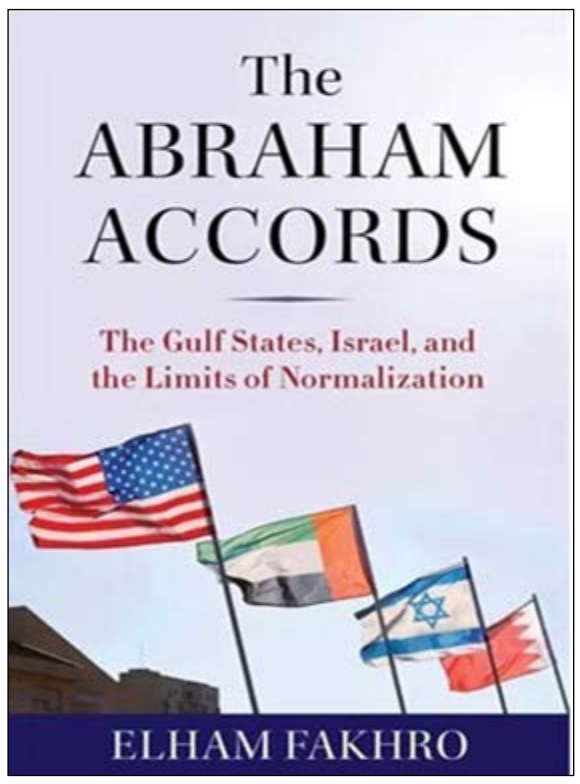

الآليات: كيف تمت الصفقة؟

يكشف الكتاب الدور المحوري لإدارة ترامب، وخاصة مستشارها جاريد كوشنر، في صياغة الاتفاقات. فقد تحوّل تركيز واشنطن من محاولة إحياء عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية المستعصية إلى بناء تحالف إقليمي واسع ضد إيران. ووفقاً للكتاب، فإنّ الإمارات عرضت التطبيع الكامل مع "إسرائيل" مقابل تنازل واحد: تجميد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لخططه لضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية.

كانت هذه الصيغة مثالية للجميع: فقد سمحت للإمارات بتقديم نفسها كمنقذ للأراضي الفلسطينية، ومكنت نتنياهو من تحقيق إنجاز تاريخي دون دفع الثمن السياسي للانسحاب من المستوطنات، وقدّمت لإدارة ترامب انتصاراً دبلوماسياً في فترة ما قبل الانتخابات. لكن الكتاب يؤكد أنّ نتنياهو تراجع فور إعلان الاتفاقية، مؤكداً أنّ الضمّ "مؤجل" وليس "ملغى"، مما كشف عن محدودية الضغط الإماراتي.

التبعات والحدود: ما الذي تغير فعلياً؟

بعد أكثر من ثلاث سنوات على التوقيع، يمكن رصد تبعات واضحة للاتفاقات:

- التبادل الاقتصادي والتكنولوجي: شهدت العلاقات الاقتصادية بين الإمارات و"إسرائيل" خاصةً طفرة حقيقية، مع توقيع اتفاقيات شراكة في الطاقة، والتكنولوجيا، والصحة، وقيام صناديق الثروة السيادية الإماراتية باستثمار مليارات الدولارات في الشركات الإسرائيلية. كما فتحت أبواب التعاون في مجالات الأمن الغذائي وإدارة المياه.

- التعاون الأمني والعسكري: تطور التعاون إلى مستوى متقدم، بما في ذلك المشاركة في مناورات عسكرية مشتركة، وتأسيس تحالف دفاع جوي إقليمي بقيادة أمريكية، وبيع أنظمة دفاع إسرائيلية (مثل "باراك" و"SPYDER") لدول الخليج (الفارسي).

- الانقسام الخليجي: كشفت الاتفاقات عن شرخ في المواقف داخل مجلس التعاون الخليجي. بينما سارعت البحرين والمغرب والسودان إلى التطبيع، أصرّت كلّ من الكويت وعُمان وقطر على موقفها الرافض للتطبيع في ظلّ غياب حل عادل للقضية الفلسطينية، حتى السعودية، رغم التنسيق الأمني غير المعلن مع إسرائيل، حافظت على تمسكها الرسمي بمبادرة السلام العربية.

- "غسل التسامح": استخدمت الحكومات في البحرين والإمارات خطاب التطبيع لتقديم صورة عن نفسها كدول "متسامحة" و"معتدلة"، في محاولة لتحسين صورتها الدولية وصد انتقادات حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بقمع المعارضة في البحرين.

حدود التطبيع: اختبار غزة ٢٠٢١ و ٢٠٢٣

كانت الأحداث الأكثر دلالة على "حدود التطبيع" هي الحروب الإسرائيلية على غزة في ٢٠٢١ وخاصة الحرب المدمرة التي began في أكتوبر ٢٠٢٣. فقد كشفت هذه الحرب عن هوة عميقة بين حكومات التطبيع والرأي العام العربي الذي لا يزال متعاطفاً بشدة مع القضية الفلسطينية.

اضطرت حكومات الإمارات والبحرين إلى إصدار بيانات دبلوماسية متوازنة تدعو إلى "التهدئة" و"حماية المدنيين" دون إدانة صريحة لـ "إسرائيل" في كثير من الأحيان. ومع ذلك، شهدت الشوارع في Manama احتجاجات شعبية غاضبة، وظهرت انتقادات لاذعة على وسائل التواصل الاجتماعي في الإمارات. هذا التناقض بين سياسات الدولة ومشاعر الشارع أظهر أن التطبيع، رغم كونه واقعاً قائماً، يبقى هشاً وغير جذور شعبية، وأن القضية الفلسطينية ما تزال حية في الضمير العربي.

الخلاصة

اتفاقات إبراهيم لم تكن "سلاماً" بالمعنى الكلاسيكي، فهي لم تنهِ حالة صراع بين دول ذات حدود متنازع عليها. لقد كانت، في جوهرها، إضفاء الطابع الرسمي على تحالف استراتيجي قائم بالفعل. لقد نجحت في كسر الحاجز النفسي للتعامل العلني مع "إسرائيل"، وعززت المصالح الأمنية والاقتصادية لدول الخليج (الفارسي) على المدى القصير.

لكنها، من ناحية أخرى، كشفت عن أزمة النظام الرسمي العربي، وتهميش القضية الفلسطينية، والشرخ بين النخب الحاكمة والجماهير. حدود هذا التطبيع تبدو واضحة: فهو قادر على بناء تحالفات بين الحكومات، لكنه عاجز عن صنع سلام حقيقي يلامس جذور الصراع، وعن كسب قلوب وعقول الشعوب العربية التي لا تزال ترى في فلسطين قضيتها المركزية. مستقبل هذه الاتفاقات، إذن، مرهون بقدرتها على تجاوز كونها صفقة بين النخب إلى مشروع شامل للسلام، وهو أمر يبدو بعيد المنال في ظلّ الاستمرار الواضح للاحتلال.

السلام والعدالة..رؤية قانونية وناصرية لمواجهة الشراسة

المحامي عمر زين

في اليوم الدولي للسلام، نجد أنفسنا أمام مناسبة تتجاوز رمزية التاريخ والتقويم العالمي. فهي دعوة صادقة للتأمل في معنى السلام الحقيقي، الذي لا يقتصر على غياب الحرب أو النزاع بين الدول، بل يشمل احترام الإنسان، العدالة، وحماية حقوق الإنسان الأساسية. كمحام وناصري، أرى أن السلام مسؤولية جماعية قبل أن يكون خياراً فردياً، ومسؤولية الدولة قبل أنّ تكون مجرد أمل لدى المواطنين.

السلام ليس شعاراً يرفع في يوم محدد، بل هو ممارسة يومية تتطلب شجاعة ومواقف حقيقية في مواجهة العنف والشراسة. وما نراه اليوم من صراعات، نزاعات، أو مظاهر العنف داخل المجتمعات هو اختبار مباشر لقوة مؤسسات الدولة، لقانونها، وللوعي الوطني. لذلك، تأتي رسالتي لكل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لكل المؤسسات الإعلامية، ولكل المواطنين: لا يكون السلام مجرد كلمات، بل يتطلب إجراءات ملموسة، مواقف واضحة، والتزاماً يومياً بالقانون وبالعدالة.

تعلّمت أنّ العدالة ليست فقط واجباً أخلاقياً، بل حماية عملية لحقوق الإنسان، وسدّ لمنع الانتهاكات. وكل مواطن ناصري يعرف أن العدالة الاجتماعية هي الأساس لبناء مجتمع متماسك وسليم، وأن الاستقرار الوطني والسلام لا يتحققان إلا عبر احترام القانون، حماية الحقوق، وتمكين المواطن من حقوقه المشروعة. الدفاع عن السلام اليوم يعني الدفاع عن القيم الأساسية للعدالة، عن الكرامة الإنسانية، وعن حقوق الأفراد في العيش بأمان وحرية.

إنّ السلام يبدأ من داخل المجتمع نفسه، في تعاملنا مع بعضنا البعض، وفي احترام التنوع الديني والثقافي، وفي رفض العنصرية والكراهية، وفي محاربة الظلم بكل أشكاله. كلّ فعل صغير من هذا النوع يشكل لبنة أساسية في بناء مجتمع يسوده الأمن والعدل، ويجعل العنف والشراسة أمراً مرفوضاً لا مكان له في حياتنا اليومية. فعندما نقف ضدّ الاعتداء على حقوق الآخرين، نحن لا ندافع عن القانون فقط، بل نساهم في نشر ثقافة السلام التي يجب أن تمتد إلى كل أركان الحياة الاجتماعية والسياسية.

وقد أكد القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة على أن حماية حقوق الإنسان وحفظ السلم العالمي هما واجب مشترك. فالسلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالعدل، ولا يمكن أن يستمر إلا باحترام حقوق الإنسان وكرامته. وفي لبنان، كما في كل الدول، تقع على عاتقنا مسؤولية العمل على تطبيق هذه المبادئ، ومناهضة كل أشكال العنف، سواء كانت جسدية أو معنوية أو اقتصادية، لضمان مجتمع متماسك وآمن.

إنّ محامياً يناضل دفاعاً عن الحق والعدل لا يمكنه أن يغض الطرف عن الانتهاكات، كما أن الناصري الذي يؤمن بالوحدة الوطنية يدرك أن البناء الحقيقي للأمة يحتاج إلى التزام بالقانون، حماية للفقراء والمستضعفين، ومقاومة لكلّ أشكال الفساد والاستغلال. لذلك، فإن الدفاع عن السلام والعدالة اليوم هو دفاع عن لبنان، عن هويته الوطنية، وعن مستقبل أجياله القادمة.

في الختام، أؤكد أن اليوم الدولي للسلام ليس مجرد مناسبة رمزية، بل هو دعوة للعمل الجاد، لتكريس حقوق الإنسان، لمناهضة العنف، ولإعادة بناء مجتمع متماسك يسوده الاحترام، القانون، والمبادئ الوطنية التي نؤمن بها جميعاً. فلنكن جميعاً رسل سلام، بالموقف والكلمة والعمل، ولنثبت أن الشراسة والعنف لا يمكن أن ينتصرا أمام إرادة الإنسان الحر والملتزم بالعدالة.

السلام مسؤولية جماعية، والعدالة طريقنا لبناء مجتمع يتسم بالأمن والكرامة، حيث يعيش كل فرد بأمان وحرية، ويحظى بحماية القانون والمجتمع. فلتكن رسالتنا اليوم، ولكل يوم، أن نرفض الظلم، نرفض العنف، ونعمل بلا كلل على تحقيق السلام الحقيقي الذي نحلم به جميعاً.

زيارة لاريجاني إلى موسكو وتسليم رسالة قائد الثورة لبوتين

الدكتور جلال جراغي

عندما يُوفد القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية مبعوثًا رفيعًا بحجم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، محمّلًا برسالة خطيّة إلى زعيم الكرملين، فذلك يعني ببساطة أن مضمون الرسالة يتجاوز مجرّد المجاملات السياسية أو ملفات التعاون الاعتيادية والتقليدية.

ليست زيارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، إلى موسكو مجرّد محطة دبلوماسية عابرة، بل تحمل في طيّاتها رسائل استراتيجية مشفّرة، اختار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، سماحة آية اللّه علي خامنئي، أن تُسلَّم مباشرة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في لحظة إقليمية ودولية حرجة، تُعاد فيها صياغة خرائط النفوذ، وتُرسم فيها توازنات جديدة بالنار والرصاص.

فعندما يُوفد القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية مبعوثًا رفيعًا بحجم لاريجاني، محمّلًا برسالة خطيّة إلى زعيم الكرملين، فذلك يعني ببساطة أن مضمون الرسالة يتجاوز مجرّد المجاملات السياسية أو ملفات التعاون الاعتيادية والتقليدية، ويدخل مباشرة في صُلب الملفات الأمنية والعسكرية التي تمسّ الأمن القومي الإيراني والروسي على حدّ سواء.

لاريجاني لم يذهب إلى موسكو بصفته مسؤولًا بيروقراطيًا، بل كمبعوث خاص يحمل على عاتقه ملفًا بالغ الحساسية، يرجّح أن يكون مرتبطًا بتطورات المسرح الإقليمي، بدءًا من فلسطين المحتلة، مرورًا بالمنطقة، وانتهاءً بآسيا الوسطى، وهي مناطق باتت تمثل ساحة مواجهة مفتوحة بين محور المقاومة وحلف الناتو المتوسع شرقا.

اللافت في هذه الزيارة أنها تأتي في توقيت بالغ الدقة: الولايات المتحدة تصعّد تهديداتها، و"إسرائيل" تلوّح بالحرب، والتطورات الأمنية في المنطقة بلغت ذروتها. في هذه الأثناء، تعمل طهران على تطوير قدراتها الدفاعية، خصوصًا في مجال الحرب الإلكترونية والصاروخية ومنظومات الدفاع الجوي، بالتعاون مع روسيا والصين، في تحالف ثلاثي يتعزز يومًا بعد آخر، رغم أنف العقوبات والحصار.

موسكو من جهتها تدرك جيدًا أن دعم طهران لم يعد خيارًا سياسيًا بل ضرورة وجودية، لأن إيران تحوّلت إلى الحلقة والخاصرة الجغرافية والاستراتيجية التي تربط بين الصين وروسيا، عبر آسيا الوسطى من جهة، ومن خلال الممرات القوقازية من جهة أخرى. ومن هنا، فإن المساس بهذه الحلقة يعني عمليًا استهداف العمق الروسي والصيني في آن معًا.

الرسالة الإيرانية -وإن لم تُكشف مضامينها علنًا – يُفهم من توقيتها أنها تحمل ردًا غير مباشر على التصريحات الإسرائيلية الأخيرة، التي حاول فيها بنيامين نتنياهو التظاهر بعدم الرغبة في التصعيد مع إيران. طهران لا تأخذ هذا الكلام على محمل الجد، وتدرك تمامًا أن "تل أبيب" ليست سوى أداة تنفيذ بيد واشنطن، والرد الإيراني، إذا جاء، فسيُوجَّه إلى الرأس لا إلى الذراع، أي إلى أمريكا لا إلى "إسرائيل".

الزيارة تحمل أيضًا بُعدًا استباقيًا قبيل أي تفاهم محتمل بين بوتين والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فإيران التي خرجت عمليًا من عباءة الاتفاق النووي وقيود القرار ٢٢٣١ باتت تتحرك بهامش أوسع، وتريد أن تضمن موطئ قدم ثابت في أي ترتيبات قادمة تخص أمن المنطقة أو مستقبل النظام الإقليمي الجديد.

الرسالة الإيرانية إلى موسكو هي رسالة قوة لا ضعف. طهران باتت اليوم طرفًا صانعًا للمعادلات، لا تابعًا لها. تمسك بزمام القرار في ملفات حيوية في المنطقة. ولمن لا يريد أن يفهم، فالصواريخ الدقيقة والمتوسطة والبعيدة المدى التي تمتلكها ايران في جعبتها كفيلة بإيصال الرسالة حين تعجز الكلمات.

أما ما يُشاع عن وساطة روسية بين طهران ودمشق في أعقاب زيارة الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع، بالتزامن مع زيارة لاريجاني، فهذه الفرضية – حسب مصادر مطلعة في طهران – ليست واردة أصلًا، ليس لأن إيران تُقلل من أهمية العلاقة مع سوريا في هذه المرحلة، بل لأنها ببساطة ترى أن الحكم في دمشق، بتركيبته الحالية، خاضع لضغوط إقليمية ودولية، ويصعب الوثوق باستقلالية قراره السياسي.

إيران، إن أرادت تطبيع علاقاتها مع سوريا الجديدة، فلن يكون ذلك عبر وساطة روسية، بل من خلال قنوات إقليمية ذات نفوذ وتاثير على دمشق، وفي مقدمتها دولة قطر أو المملكة العربية السعودية.

باختصار، لاريجاني لم يذهب إلى موسكو كساعي بريد، بل كرسول من قوة إقليمية تخطّط، وتصنع، وتربك حسابات العواصم الغربية قبل أن تُكتب على الورق. الرسائل تُسلَّم هذه الأيام من اليد إلى اليد، لا تُرسل بالبريد الدبلوماسي.

الجيش «الإسرائيلي» بعد حرب غزة..قوة تترنّح خلف صورة الردع

خضر رسلان

لم تخرج المؤسسة العسكرية "الإسرائيلية" من حرب غزة الأخيرة كما دخلتها. فبعد أشهر من القتال الذي اتخذ طابع حرب إبادة شاملة ضد المدنيين والبنى التحتية، وجد الجيش نفسه أمام حقيقة مُرّة: أنّ صورة "القوة التي لا تُقهر" لم تعد تقنع حتى جمهوره الداخلي، وأنّ "عقيدة الردع" التي طالما افتخرت بها "إسرائيل" تحوّلت إلى عبء ثقيل على جيش فقد زمام المبادرة وتآكلت ثقته بنفسه.

رغم حجم الدمار والقتل الواسع الذي طبع حرب الإبادة على غزة، لم تنجح "إسرائيل" في تحقيق نصر حاسم أو فرض معادلتها على الميدان. فالمقاومة التي واجهت أعتى آلة عسكرية في المنطقة أثبتت قدرة استثنائية على الصمود والمناورة، وحوّلت الميدان إلى اختبارٍ ميداني عسير كشف هشاشة الجيش الإسرائيلي وارتباك قياداته في تحديد أهدافٍ واضحة يمكن تسويقها كإنجاز.

منذ الساعات الأولى، بدت القيادة العسكرية في حالة ارتباكٍ مزمن. تعدّد الخطط وتناقض التقديرات أظهر أنّ المؤسسة العسكرية لم تكن تمتلك رؤية متماسكة للحرب، ولا تقديراً دقيقاً لقدرات خصمها. فحتى بعد أسابيع من حرب الإبادة، لم تستطع "إسرائيل" القضاء على البنية القتالية للمقاومة أو السيطرة على الأرض، واضطرت إلى التراجع نحو أهدافٍ "قابلة للتسويق" بدل "الانتصار الكامل" الذي وُعدت به.

داخلياً، برز التصدّع في المعنويات، وتراجعت الثقة بالقيادة السياسية والعسكرية. تقارير عبرية عديدة تحدثت عن جنود يعيشون حالة إنهاك نفسي وفقدان للثقة، وعن انتقادات حادّة من المجتمع الإسرائيلي الذي رأى أنّ الجيش فقد توازنه بين الردع والانتقام، وأنّ ما جرى لم يكن "نصراً"، بل حرباً بلا أفق سياسي ولا أخلاقي.

أما على الصعيد الدولي، فقد تحوّلت حرب الإبادة إلى عبء ثقيل على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. فمشاهد المجازر في غزة، وصور الأطفال تحت الركام، نالت من الصورة التي حاولت "إسرائيل" تسويقها لعقود كـ"جيش أخلاقي". ومع ازدياد الانتقادات في الغرب، بدت "إسرائيل" أكثر عزلة من أيّ وقتٍ مضى، فيما اتّسعت الهوة بين ما تدّعيه من "انتصارات" وما يراه العالم من مأساةٍ إنسانية.

ورغم كلّ ذلك، تحاول القيادة الإسرائيلية ترميم ما تبقّى من صورة الردع. غير أنّ الحقيقة الواضحة أنّ حرب الإبادة على غزة لم تعُد مجرّد جولة عسكرية، بل محطة فاصلة كشفت حدود القوة الإسرائيلية، ووضعت جيشها أمام مأزقٍ استراتيجيّ طويل الأمد.

لقد أثبتت هذه الحرب أنّ الردع القائم على القتل والدمار لم يعد يضمن الأمن، وأنّ من واجه حرب إبادة وبقي واقفاً على أرضه، خرج بنصرٍ معنوي واستراتيجي يفوق كلّ ما حُقّق بالسلاح. فالخصم الذي لم يُكسر تحت القصف، لن تكسره مؤتمراتٌ ولا معادلاتٌ زائفة، بل سيظلّ حاضراً في الوعي كرمزٍ لإرادةٍ لا تُهزم...